



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التشبيك من أجل التنمية البشرية المستدامة

المستند الخاص بإستراتيجية وإطار عمل نشاطات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من 2016 إلى 2018

I. الخلفية والسياق

II. من نحن وما هي مهمتنا

III. الأهداف الإستراتيجية

IV. مجالات العمل التي تركز عليها الشبكة

- السياسات الاقتصادية الكلية
- سياسات إعادة التوزيع
- دور المسؤولين عن التنمية

V. العمليات التي تشارك الشبكة فيها والأهداف العامة

- أجندة عمل ما بعد سنة 2015
- منظمة التجارة العالمية
- عملية فعالية التنمية
- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
- دور الدول خارج حدودها الوطنية
- جامعة الدول العربية ومؤسساتها، والعملية الإقليمية الخاصة بالقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية
- عمليات المراقبة والمناصرة وممارسة الضغط المرتبطة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وسياسة المؤسسات المالية الدولية تجاه المنطقة العربية.
- تقرير راصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

VI. كيفية أداءنا لعملنا

- المبادئ التوجيهية
- سياسات وإجراءات العمل
- مقاربات العمل
- إستراتيجية التواصل

VII. تطوير القدرات التنظيمية للشبكة

- الهيكل التنظيمي والأقسام
- الأهداف

I. مقدمة

يعتمد المستند الخاص بالإستراتيجية التالي على نتائج النقاشات المتعددة المجراة بين أعضاء الشبكة، لا سيما تلك المجراة خلال الجمعية العمومية للشبكة التي عُقدت في القاهرة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2014. يعرض هذا المستند الإستراتيجية المعتمدة في بيروت سنة 2012 بشكلٍ مفصّل ويذكر التحديثات المدخلة إليها. هذه الإستراتيجية حددت المبادئ والأهداف والتحرك اللازمة في ظلّ التغيرات التي عصفت بالمنطقة العربية منذ سنة 2011. كما تحدد إطار العمل الذي سيتم على أساسه تنظيم عمل الشبكة بين سنة 2016 و2018، وتعرّف بالأهداف العامة الواجب تحقيقها خلال تلك الفترة. وستجمع أعضاء الشبكة في المنطقة حول رؤية ومهمة واضحة لتحقيق هدف جامع وشامل وستوجه الخيارات التي تتخذها الشبكة بشأن الطريقة الأفضل لتوزيع وتخصيص موارد المنظمة.

II. الخلفية والسياق

منذ بداية الثمانينيات والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية تتبع مسار إعادة هيكلة اقتصادية. كان هذا المسار محكوماً بأجندة تنموية نيو-ليبرالية تضمنت تعديلات بنوية وبرامج لترسيخ الاستقرار، تم تخصيصها لاحقاً في إجماع واشنطن. نتيجة لذلك، شهدت المنطقة تقدماً ضعيفاً في مجال التنمية، وتراجعت في بعض القطاعات المنتجة كقطاع التصنيع. ازدادت حدة عدم تكافؤ الفرص وترسخت أسس عدم المساواة في حياة الناس في المنطقة العربية لوقت طويل، وهذا ما شكّل أساس الظلم الاجتماعي الاقتصادي. وفي بالفعل، عيّرت الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، وحالات عدم الاستقرار المتصاعد في دول أخرى عن رفض الشعوب للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها سياسات اجتماعية اقتصادية مجحفة وضعتها الأنظمة الحاكمة لعقود من الزمن.

وبعد سقوط عدد من تلك الأنظمة القمعية، ما زالت عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي في خطر. فعدت مصر لترزح تحت الحكم العسكري، ودخلت سوريا في سرداب الحرب الأهلية. أما اليمن وليبيا فبقينا دولتين فاشلتين. تونس هي الدولة الوحيدة القادرة على الادعاء بأنها نجحت في إدارة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. ما زالت المشاكل موجودة لأن مقتضيات عمل النظام الديمقراطي بشكلٍ جيّد غير متوفرة أو ضعيفة.

بعد أربع سنوات من انطلاق هذه الانتفاضات، ما زالت السياسات الموضوعية غير قادرة على التصدي للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية المتجذرة في المنطقة. لم يحدث أن تحوّل جذري في النموذج التنموي الذي سبب هذه الظروف. وما زالت حكومات المنطقة العربية تحرص على تطبيق أجدات التعديل الهيكلي التي تضعها المؤسسات المالية الدولية التي ما زال تطبيق السياسات النيو-ليبرالية من أولوياتها، على حساب تحسين دور الحكومة. وبالفعل، تروج "شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمر في مرحلة انتقالية لـ"إصلاحات هيكليّة"، لا سيما من خلال خصخصة البنى التحتية وفتح الاقتصادات العربية على التجارة والاستثمارات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات أساسية كقطاع الطاقة والمياه والزراعة والبنى التحتية.

هذا السرد لسباق الأحداث يعرض بوضوح الرسالة الأساسية التي ذكرتها الشبكة في خطتها الإستراتيجية للفترة من 2012 إلى 2015، ألا وهي: الحاجة إلى وضع نموذج تنموي جديد يعزز ويحفظ الحق في التنمية ويضمن الحقوق والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

تعتقد الشبكة أن نموذج التنمية الجديد هذا، يجب أن يدعو إلى اعتماد نظرة أشمل إلى التنمية تشمل الأبعاد الإنسانية للتنمية كحقوق الإنسان والنتائج المتساوية، بالإضافة إلى الاعتبارات البيئية. سبق للشبكة أن أجرت تحليلاً وتقييماً للتحديات المختلفة التي تواجه التنمية في بلدان عربية عدّة، بهدف المساهمة في بناء نموذج أساسي جديد.

III. من نحن وما هي مهمتنا

يتولى المجتمع المدني مهمة جمع وتركيز مطالب الشعب. ينتج عمل الحكومات نتائج أفضل حين تحصل المفاوضات مع جهة منظمة تمثل الشعب. وبالطريقة ذاتها، مع استمرار عمل المجتمع المدني بشكلٍ متماسك، تنتقل إمكانية تهميش الأفراد. بناءً على هذا المفهوم، تم تأسيس شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بهدف إنشاء أرضية خصبة لبروز صوت متماسك موجّه في المجتمع المدني في المنطقة العربية.

نحن نملئ حيزاً حيوياً في المنطقة العربية، حيث يجب بذل جهود كبيرة لكي تتولى الحكومات أجزاء كبيرة من مسؤولياتها. منذ تأسيس الشبكة سنة 1997، نسعى لتعزيز القيم الأساسية كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وقد أدى سعينا لتحقيق هذه الأولويات الأساسية إلى انضواء تسع شبكات وطنية (تضم أكثر من 250 منظمة مجتمع مدني مختلفة) و23 منظمة غير حكومية تحت لواء شبكتنا التي تنتشر في أكثر من 12 بلداً.

مقرنا في العاصمة اللبنانية بيروت، ونركز في عملنا على المناصرة وممارسة الضغط لصناعة القرارات على الصعيدين الإقليمي والمحلي في ثلاثة مجالات أساسية: التنمية والتجارة والديمقراطية. وتشمل برامجنا السياسات التنموية، وسياسات تحرير التجارة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، أجنادات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ودور المنظمات الدولية والإقليمية. نعمل في هذه المجالات بهدف تحسين شروط السلام والأمن في المنطقة.

على الرغم من أن تحقيق السلام والأمن هو هدفنا النهائي، تهدف البرامج التي ننفذها إلى تحقيق بعض الأهداف القابلة للقياس. يساهم تحقيق هذه الأهداف في تحسين أداء مناصرة المجتمع المدني لعمليات صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية، وفتح قنوات يستطيع المجتمع المدني من خلالها التأثير على عمليات صنع القرارات، وتحسين توفر وإنتاج الموارد المحلية والموارد البحثية المتعلقة بدور المجتمع المدني في المنطقة العربية. ومن أجل القيام بذلك، نلتزم بمعايير أساسية هي: الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، الحرية، احترام الفرد، احترام التنوع، توزيع الموارد بالتساوي، حماية الموروث الثقافي في المنطقة، تطبيق أولويات التنمية في المجتمعات المحلية، والعدالة، بما في ذلك، تحقيق العدالة والإنصاف بين الجنسين وتحقيق العدالة لنوعي الاحتياجات الخاصة. نريد أن نجعل من المنطقة العربية بيئة خصبة للمجتمعات المدنية الديمقراطية الناشطة والفعالة. كما نسعى لتولي قيادة تحقيق هذه الرؤيا، إحداث تغييرات ملموسة في السياسات. بحسب هذه الرؤيا، كل الأشخاص أحرار وممثلون ومنتجون. ولن نتخلي يوماً عن تحقيق هذه الرؤيا.

IV. الأهداف الإستراتيجية

تساهم الشبكة العربية في عملية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني في مجال مناصرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها تساهم في الترويج لسبل تأثير المنظمات على السياسات العامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. في هذا السياق، تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة للسنوات 2016 إلى 2018 بشكل أساسي إلى تحوّل من دعم منظمات المجتمع المدني في تحليلها للسياسات الاجتماعية والاقتصادية وتقديمها للتوصيات، إلى دعم حصول حوار اجتماعي أكثر فاعلية بين مختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمجال الأكاديمي، والنقابات العمالية والأحزاب السياسية). الغرض من هذا الحوار، هو تحديد العناصر الواجب إضافتها إلى نموذج التنمية البديل، والتوصّل إلى اتفاقات للعمل سوياً على سياسات ونشاطات. وهذا يستوجب إضافة مقاربات عمل جديدة، كتنظيم حوارات بين أصحاب مصلحة مختلفين وإشراك أصحاب مصلحة مختلفين في عمليات وضع السياسات. ويجب أن تبني هذه المقاربات على مقاربات العمل الحالية التي ساهمت في نجاح الشبكة في تحسين عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في المنطق وإعطاء دفع لصوتها في مختلف عمليات صنع السياسات، وكل هذا موجّه بواسطة تحليل جديّ ودقيق للسياسات.

V. مجالات العمل التي تركز عليها الشبكة

تتركز الشبكة في عملها على تعزيز الحوار حول نماذج التنمية البديلة من خلال دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وربطها بسلامة الناس والحق بالتنمية والعدالة الاجتماعية. استناداً إلى خبرتها، قامت الشبكة بتحديد مجالات السياسات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على خيارات التنمية في المنطقة، ألا وهي: السياسات الاقتصادية الكلية، سياسات إعادة التوزيع، ودور المسؤولين عن التنمية. حددت الشبكة شكل تدخلاتها في هذه المجالات بدقة من أجل المساهمة بأفضل طريقة ممكنة في تحديد شكل نماذج التنمية التي تطمح لها.

السياسات الاقتصادية الكلية:

السياسات التجارية والاستثمارية: إن كانت ثنائية، أو إقليمية أو متعددة الأطراف، تمارس السياسات التجارية والاستثمارية البلدان العربية ضغطاً كبيراً على الدول العربية لتحرير اقتصاداتها وفتح أسواقها. وهذا ما يفرض عليها إجراء تعديلات على سياساتها الوطنية لتلبية التزاماتها بتحرير الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، تفرض هذه الاتفاقات شروطاً تستوجب تحرير قطاعات إستراتيجية كالماء والطاقة والتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى النقل والخدمات البريدية، التي تعتبر قطاعات وخدمات أساسية يجب أن تتاح أمام عامة الناس. تدرك الشبكة أن تحرير هذه القطاعات، بغض النظر عن مستوى التنمية وحاجات التنمية الوطنية في البلدان العربية، مستمر في تأثيره السلبي على المسارات التنموية من خلال تقليص حيز السياسات الحكومية القادر على توفير الحق في الغذاء والرعاية الصحية والعمل.

السياسات المالية: ستسعى الشبكة للترويج لنظام مالي داعم هدفه التنمية. ويجب أن يضمن هذا النظام المالي ألا تسيطر السياسات المالية الحالية المرتبطة بإجراءات التقشف والمساعدة والديون والضرائب، على مجالات الاقتصاد العيني. بل يجب أن تساهم بشكلٍ فعلي في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتضمن حيزاً للسياسات الحكومية في كل الاتفاقات المالية بين الدول. فيوفر حيز السياسات للدول النامية مجالاً لصياغة السياسات الداعمة للتعاوي الاقتصادي وتحسين إمكانية توفير حقوق الإنسان.

سياسات إعادة التوزيع:

النظام الضريبي: النظام الضريبي هو أساس العقد الاجتماعي وهو أداة مفيدة جداً في تقليص التفاوتات¹. فالضرائب توفر المبالغ المالية الداعمة لخزينة الدولة وتتيح إمكانية تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات العامة التي تعود بالفائدة على كل المواطنين. في أي نظام مثالي، يجب أن يساهم المواطنون في مصاريف الحكومة، كلٌّ بحسب قدرته/ها، وبالمقابل، بفضل دعم الحكومة، يفترض أن يتمتع المواطنون بمنافع وحماية توفرها نسبة من المداخل. أما الآليات الضريبية في المنطقة العربية فما زالت تعمل بطريقة غير فعالة وغير عادلة فتندر بالمنافع على الشركات والنخب على حساب عامة الشعب.

سياسات الحماية الاجتماعية: الدول ملزمة قانوناً وضع نظم حماية اجتماعية كما نصّت عليها المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على الرغم من ذلك، ما زالت خطط الحماية الاجتماعية في الدول العربية مجزأة، ومتخلفة وغير ممولّة بالشكل الكافي. إضافة إلى ذلك، يعتبر عجز الحكومة على إجبار القطاع الخاص على الامتثال للقوانين المحلية المرتبطة بالحد الأدنى للأجور أو الخطط الاجتماعية، من الشوائب الشائعة في السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية.

الاقتصاد غير الرسمي: يعود سبب انتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى غياب المقاربات التنموية والمرتكزة إلى الحقوق لعقود من الزمن. كما فشلت الحكومات العربية في توفير فرص عمل لائقة أو تحسين بيئات العمل، وها ما أدى إلى انتقال شرائح كبيرة من المجتمع إلى الاقتصاد غير الرسمي. لا تحصل نسبة كبيرة من القوة العاملة في الدول العربية على حوافز للمشاركة في نظام الإنتاج الرسمي. لهذا السبب تغلغل الاقتصاد غير الرسمي في بعض الفئات الاجتماعية، وطال بشكلٍ خاص الفئات الأضعف. بحسب البنك الدولي، تشكّل النساء ما يقارب الـ60 في المئة من العاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وما زلن لا يحصلن على رواتب مناسبة لعملهن بسبب الفارق في الرواتب بين الجنسين، وهو فارق كبير جداً في المنطقة العربية. وتتنحصر نشاطات المرأة في عدد محدود من القطاعات التي تعتبر مناسبة لها ثقافياً. ومن جهتها، تعاني فئة الشباب من نسبة بطالة عالية (وصلت إلى 25 في المئة في البلدان العربية سنة 2012 - بحسب منظمة العمل الدولية)، وهذا ما يدفعها نحو الاقتصاد غير الرسمي. وتعاني هذه الفئة تماماً كالمهاجرين والعمال غير القانونيين من حالة من الظلم. ويظهر تهميش المرأة والشباب والمهاجرين والعمال غير الشرعيين كيف أن الاقتصاد غير الرسمي يضخم أنماط التفاوت الموجودة ضمن الهيكلية الاقتصادية العالمية.

دور المسؤولين عن التنمية:

لا بد من تولي الدولة دوراً أساسياً في معالجة مسائل كالتنمية وحقوق الإنسان وتحديات النظام الديمقراطي في العالم العربي. فالدول العربية بحاجة لإصلاحات في القطاع العام تتخطى معالجة مشكلة البيروقراطية والفساد. تتطلب هذه الإصلاحات

¹ <http://www.oecd.org/g20/meetings/saint-petersburg/g20-leaders-summit-growth-and-global-economy.htm>

اتخاذ تدابير تشجّع على إنشاء مؤسسات حكومية فعالة، ووضع سياسات وقوانين مهمتها النهوض بالتنمية الجامعة والدفاع عن حقوق الإنسان، وإنشاء قطاع خاص فعّال.

تعترف أجندة التنمية الحالية لفترة ما بعد سنة 2015 بدور القطاع الخاص في تطبيق بعض أهداف التنمية المستدامة وتشجّع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. في المنطقة العربية، شكّلت مشاركة القطاع الخاص دافعاً لسد الثغرات في البنى التحتية وحدث نمو اقتصادي. ولكن الثروة تركّزت بين أيدي النخب، بدل أن تتوزع على مجمل السكان، وهذا يجعل مفهوم الأثر الإنتشاري (Trickle-down effect) الخاص بالنمو الاقتصادي والمطروح من قبل المؤسسات المالية الدولية، مفهوماً بالياً. تتخلل مشاركة القطاع الخاص في التنمية في المنطقة العربية عدداً كبيراً من الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعمل في قطاعات أساسية كقطاع الطاقة والمياه اللذين يقدمان حقولاً أساسية للمواطنين. ومع أن هذه الشراكات تمتاز بفاعليتها، تنتج ارتفاعاً بالأسعار بسبب غياب القوانين الناظمة والمحاسبة، فيفوق سعر هذه الخدمات قدرة شرائح اجتماعية واسعة على الدفع في منطقة تعاني أصلاً من نسب عالية جداً من الفقر.

تؤمن الشبكة بأن عملية التحوّل الديمقراطي وتطبيقه في المنطقة يستوجب مراجعة للمقاربات السائدة المعتمدة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وصنع السياسات بشكل عام، بالتزامن مع إصلاحات على النظم السياسية، من خلال تعزيز دور المجتمع المدني. وتقرّ الشبكة أن التحدي الأكبر الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني في المنطقة اليوم هو "تفكّص الحيز" الذي يمكن من خلاله التدخل في السياسات. وبالتالي، أحد أهداف الشبكة الإستراتيجية الرئيسية هو تقديم أدوات وقنوات المناصرة لمنظمات المجتمع المدني. وهذا يشمل جهود مبدولة لتحليل أطر العمل القانونية وتحديد التحديات القانونية الأساسية، مدعومة بحملات منظمة على الصعيد الوطني. وتؤمن الشبكة أيضاً أن بناء مجتمع مدني فعّال في البلدان العربية يستوجب مضاعفة الجهود الرامية للحد من التحديات الخارجية. وهذا يستوجب إستراتيجيات تهدف لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني، من أجل إعدادها لمشاركة أفضل في عمليات صنع القرارات.

VI. العمليات التي تشارك الشبكة فيها والأهداف العامة

أجندة عمل ما بعد سنة 2015

تهدف الشبكة إلى تعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص والأحزاب السياسية، والأكاديميين والنقابات العمالية بشأن أجندة التنمية لمرحلة ما بعد سنة 2015. وتهدف إلى المساهمة في عملية التنفيذ الفعالة والمسؤولة، من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة المختلفين وتمكينهم من المشاركة في حوار اجتماعي جامع على مستويات مختلفة من مستويات صنع السياسات. ومن خلال توفير منصة للحوار وتبادل المعرفة بين مختلف الجهات في مجال التنمية (منظمات المجتمع المدني والحكومات ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والقطاع الخاص)، ستتاح لهم فرصة التعامل مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعّال ضمن إطار عمل أجندة التنمية لمرحلة ما بعد سنة 2015.

منظمة التجارة العالمية

وعلى المستوى العالمي، فشل النظام التجاري المتعدد الجهات في العمل والالتزام بمبادئه الأساسية الخاصة المرتبطة بضمّان حصول الدول النامية على حصة عادلة من النمو ومنافع التجارة الدولية بحسب الحاجات الاقتصادية التنموية. إضافة إلى ذلك، لم يعالج إطار عمل منظمة التجارة العالمية بعد تحديات التنفيذ التي تواجهها الدول النامية، والاختلالات والتباينات في الاتفاقات المبرمة، وطبيعة الأحكام غير الفاعلة وغير الملزمة المرتبطة بالمعايير الخاصة والتفضيلية. وعليه، تدرك الشبكة ضرورة متابعة مفاوضات واتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تشمل دول عربية، وتسعى لمقاربة المسألة من منظور تنموي مرتبط بحقوق الإنسان.

عملية فاعلية التنمية:

تهدف هذه العملية إلى متابعة ومناصرة أجندة تحويلية للتنمية تقوم على مقاربة مستندة إلى حقوق الإنسان. يهدف الجزء الأهم من هذه العملية إلى حماية وترسيخ المكاسب المحققة في باريس وأكرا وبوسان، ونقض أي من الأحكام المضرة التي ما زالت توجّه أي من تلك الأجنדות الثلاث. تسهّل هذه العملية أيضاً مناصرة فاعلية سياسات وممارسات التعاون التنموية التي تشمل خضوع كافة الجهات المسؤولة عن التنمية للمحاسبة. وهذا يتطلب عملاً متواصلاً لتحسين فاعلية منظمات المجتمع

المدني وجهوده الرامية لبناء بيئة مناسبة للمجتمع المدني كطرف مستقل في عملية التنمية. وتشارك الشبكة في عملية فاعلية المساعدات منذ المنتدى الرفيع المستوى الثاني الذي عقد في باريس (2005). وتتسق الشبكة الجهود الإقليمية الخاصة بمنتدى منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية منذ 2012.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان:

قامت الأمم المتحدة سنة 2008، بالتصديق على "إطار الحماية والاحترام والانتصاف" المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويقرّ هذا الإطار بوجوب احترام الشركات التجارية لحقوق الإنسان، أينما كانت تعمل ومهما كان حجمها وقطاع عملها. أصبح هذا الإطار فاعلاً سنة 2011 عندما صادق مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالإجماع على المبادئ التوجيهية الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. في هذا الصدد، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين، قراراً مهماً هو "إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان". وينصّ هذا القرار على تأسيس مجموعة عمل حكومية دولية مفتوحة العضوية وظيفتها إعداد صك دولي ملزم قانوناً ينظم نشاط الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان. تؤمن الشبكة بأن اتباع هذه العملية بدقة خطوة ضرورية لإخضاع مشاركة القطاع الخاص في التنمية للمحاسبة.

دور الدول خارج حدودها الوطنية:

أطلق كبار الخبراء في القانون الدولي وحقوق الإنسان في اجتماع لهم بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 2011 في ماسترخت، هولندا، مبادرة لمواجهة تحديات حقوق الإنسان المعقّدة العابرة للحدود، واعتمدوا مجموعة من الإرشادات حول التزامات الدول خارج حدودها الوطنية. وأطلق على هذه الإرشادات اسم "مبادئ ماسترخت" بشأن التزامات الدول خارج حدودها الوطنية، وما زال خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يشجعون الحكومات حول العالم بأخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار. تروّج التزامات الدول خارج حدودها الوطنية لمسؤولية واختصاص الحكومات بشأن مراقبة وإخضاع الشركات عبر الوطنية للمحاسبة في ما يخص عملياتها المنفّذة في بلدان أخرى خارج حدودها.

جامعة الدول العربية ومؤسساتها، والعملية الإقليمية الخاصة بالقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية:

سعت الشبكة لمتابعة الجهود التي بذلت في القمة الأولى التي استضافتها الكويت سنة 2009. وقد تم عقد القمة من أجل متابعة العمل بشأن تحسين سياسات التنمية البديلة ومشروع التنمية الإقليمي، وأيضاً من أجل تعزيز العمل مع اتحاد البرلمانين العرب، كإطار للترويج للتعاون بين البرلمانين على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، كان هدف الشبكة تحسين نشاطات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي المرتبط بهذا المسار، وربط هذا المسار بعملية الإصلاح في جامعة الدول العربية.

تقرير راصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية: هذا يستوجب اتمام تقارير منتالية، يتم إصدارها كل سنتين، تضمّ لوائح طويلة من الأهداف. تتضمن:

- تحسين فعالية عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة تداعيات السياسات العامة، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز النقاش داخل منظمات المجتمع المدني وأطر العمل الاجتماعي الأخرى (النقابات العمالية والقطاع الخاص) من أجل إيجاد وجهات نظر بديلة حول صناعة السياسات بشكل عام.
- وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في صلب النقاش الإصلاحي الوطني الحالي.
- تعزيز الجهود البحثية حول السياسات العامة، بالاستناد إلى موارد المعرفة الصادرة عن الواقع الوطني.
- دمج العمل الميداني بالبحوث حول السياسات العامة من خلال بناء علاقات بين منظمات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين. والعمل بناءً على فكرة أن نجاح هذا الجهد يعتمد على القيمة المضافة لعمل التحالف المستند إلى مواهب متنوعة، ومن بينها تلك التي تستعين بها المنظمات القاعدية أو المنظمات الأخرى التي تقوم بأعمال بحثية.

عمليات المراقبة والمناصرة وممارسة الضغط المرتبطة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وسياسة المؤسسات المالية الدولية تجاه المنطقة العربية:

تتابع الشبكة تداعيات السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على صناعة السياسات الوطنية العربية. وتتم متابعة تداعيات سياسات المساعدات بشكل خاص من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تداعيات العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية والاستثمارية، على تطوّر السياسات الاقتصادية في دول المنطقة. لإتمام هذا العمل، لا بد من إنشاء وظيفة مهتمها خصيصاً متابعة تطوّر هذه السياسات وتسهيل التواصل بين الجهات المعنية.

الاستعراض الدوري الشامل: تعتبر عملية استكمال العمل على آلية الاستعراض الدولي الشامل، بالإضافة إلى إمكانية العمل على اللجان المتخصصة والمقررين الخاصين العاملين على عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عملية مهمة لمراقبة وضع حقوق الإنسان في الدول العربية. أما القيمة المضافة لمقاربة الشبكة في هذه العملية تكمن في جمع التحالفات الوطنية من دعم إعداد التقرير. ومن أجل زيادة نسبة تأثير هذا العمل، لا بد من متابعة نتائج وتوصيات العملية من خلال نشاطات المناصرة المشتركة عند مستويات مختلفة وتسهيل التواصل بين الجهات المعنية بشأن مجالات السياسات الموضوعة على المحك.

VII. كيفية أداءنا لعملائنا

مبادئ الشبكة التوجيهية:

1. التشجيع على تفعيل المجتمع المدني من أجل تعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والتنمية المستدامة.
2. التأكيد على ضرورة مشاركة الجميع في العمل من خلال تأمين تمثيل كل الناس من خلال مقاربة غير تمييزية تستند إلى حقوق الإنسان. الاعتراف بالحاجة إلى عدالة متنوعة تشمل العدالة بين الجنسين والعدالة لذوي الاحتياجات الخاصة.
3. السعي لتمثيل أعضاء الشبكة من منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني بأفضل طريقة ممكنة وتقديم النصائح الأفضل حول القيادة. فتح قنوات التأثير للأعضاء على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
4. الاستمرار في تقبل الملاحظات والاستجابة لها، لا سيما تلك التي تصلنا من المواطنين والمنظمات الأعضاء، والشبكات التي تشارك فيها الشبكة العربية.
5. ضمان صنع قرارات بناءً على معطيات مستندة إلى معرفة صحيحة وأبحاث جديّة.
6. التركيز على نشر معلومات وتوصيات قابلة للتنفيذ.
7. ضمان المحاسبة؛ واعتماد الصراحة والشفافية في كافة العلاقات والأنشطة. وعليه، التحلي بالنزاهة عند البحث عن التمويل وقبوله.
8. الالتزام بمفهوم الفعالية والكفاءة والسعي إلى تحسين مستوى الممارسات والأداء والاستدامة والخدمات.
9. تكريس روح العمل الجماعي بين أعضاء فريق عمل الشبكة وكل الذين تتعامل الشبكة معهم، وترسيخ بيئة عمل غنيّة ومنتجة.
10. العمل مع إدارة مستمرة للأثار البيئية للوصول إلى ممارسات مستدامة بأعلى المعايير.

مقاربات العمل:

1. *المراقبة:* تراقب الشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالاستناد إلى التزامات الدول العربية بالمعاهدة الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقات الدولية الأخرى كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. لطالما شكّلت عملية المراقبة هذه جزءاً لا يتجزأ من هيكلية الشبكة المعتمدة ومن علاقاتها ونشاطات بناء القدرات. يمكن استخدام تقرير راصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، الناتج عن عملية مراقبة، لتوجيه وإرشاد نطاق أنشطة المراقبة المستقبلية. يختم التقرير عملية المراقبة المجرى وفق أطر عمل وسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالعلاقات الأوروبية – العربية، بالإضافة إلى مجالات أخرى تهتمّ الشبكة. العبر المستخلصة الرئيسية المرتبطة بهذه الوظيفة، هي الحاجة للبناء على الأعمال السابقة ومحاولة إدخال تحليل مقارن بين الدول العربية وبين الوضع السابق في البلد نفسه. إضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى توفر أداة جديدة هامة تستخدم لمراقبة السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ألا وهي أهداف التنمية المستدامة.

2. *المناصرة:* تعدّ أعمال المناصرة التي تؤديها الشبكة جزءاً أساسياً من إستراتيجيتها، لا سيما على مستوى المؤسسات الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية. والهدف منها هو التأثير على قرارات السياسات وبالتالي إصلاح الهيكلية والنظم غير الملائمة وغير العادلة. وغالباً ما ترتبط عملية المناصرة في الشبكة مباشرةً بعملية المراقبة التي يقودها الأعضاء وتحليل السياسات الذي تقوم به الشبكة، مما يسمح بتشارك الخبرات والعمل المشترك على المستويين الإقليمي والعالمي. وتجدر الإشارة إلى أن التجارب في هذا المجال وفّرت لأعضاء الشبكة وشركائها فرصاً لإسماع صوتهم في منتديات رفيعة المستوى لم يكن بمقدورهم الوصول إليها، وفتحت قنوات التواصل بين السلطات المدنية والمؤسسات البحثية المؤثرة على السياسات الخارجية لبلدان متعددة. ولمواصل العمل في هذا المجال، يترتب على الشبكة متابعة تطور هذه السياسات عن كثب وتعزيز شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والأوروبي بهدف تسهيل عملية التواصل مع السلطات المعنية.

3. *تطوير القدرات وتعزيز البيئة الملائمة:* تقوم الشبكة من خلال أنشطة تنمية القدرات والأعمال والحملات المشتركة، بحشد منظمات المجتمع المدني في المنطقة لمعالجة قضايا التنمية والعدالة. ويؤدي هذا الحشد المعزز وهذه المعرفة الإضافية إلى مطالب موجهة لصناع القرار بشأن خيارات سياساتهم في مختلف مستويات صناعة السياسات. أما القيمة المضافة لهذه العملية فمرتبطة بقدرة الشبكة على إشراك المستفيدين من نشاطات بناء القدرات في تدخلاتها الاستراتيجية إما في العمل البحثي وإما في جهود المناصرة وإما في جلسات الحوار المختلفة.

4. *تطوير الموارد وعملية التحليل المحلية:* يراد من الجهود البحثية التي تبذلها الشبكة أن تفضي إلى إعداد مستندات تحليلية حول السياسات التنموية لمنفعة الناشطين وقادة المنظمات المدنية. وفي هذا الصدد، أصدرت الشبكة مجموعة واسعة من المنتجات المعرفية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. تتمتع هذه المواد بجودة عالية وتراعي مسألة المساواة بين الجنسين وتلبي الحاجة الملحة إلى مصادر مماثلة. وترتبط الشبكة علاقة متينة بمجموعة من الباحثين في المنطقة العربية. لا بد من تدعيم وتوسيع نطاق هذه العلاقة لتشمل مراكز بحثية أخرى. إضافة إلى ذلك، يتوجب على الشبكة أن تنظم عملها البحثي بحيث يلبي حاجات أعضائها وشركائها. وهذا ما يسهّل الطريق أمام ظهور فرص فرض تغييرات محددة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما ستعزز عملية المراقبة المستندة إلى جهود محلية المقاربة التشاركية المعتمدة لهذه العملية. ويمكن القيام بذلك من خلال رفع نسبة الاعتماد على المبادرات المتوفرة أصلاً، والتي أطلقها الأعضاء أو جهات أخرى.

5. *الحوارات الاجتماعية:* يتوجب على الشبكة، بصفتها شبكة إقليمية يتركز عملها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تولى دوراً أساسياً في تنظيم وتسهيل حوارات اجتماعية بشأن سياسات محددة. الهدف النهائي هنا هو تعزيز القدرات الحوارية بين المجموعات المختلفة للحصول على حوار اجتماعي مستدام ومتوازن فيما بعد. هذه العملية عبارة عن تراكم لمقاربات مختلفة تعتمد على الشبكة، ويتم هذا التراكم من خلال البناء على عمليات تحليل السياسات وترسيخ جهود التشبيك مع أصحاب المصلحة المختلفين في بلدان متعددة. ستتحوّل هذه المقاربة من مجرد إشراك أصحاب المصلحة المختلفين (وسائل الإعلام، الأكاديميون، البرلمانيون، القطاع الخاص) في الأنشطة والنقاشات، إلى بناء علاقات عمل متينة وحوار معمق سيساعدنا على الاتفاق على توصيات محددة بشأن السياسات.

6. *الدخول في شراكات مع شبكات عالمية*: تسعى الشبكة إلى بناء شراكات إستراتيجية لتعزيز تأثير جهود المناصرة التي تبذلها على المستوى الدولي. في ما يلي، قائمة بشركائنا الرئيسيين في المجالات المختلفة:

- عمليات الأمم المتحدة: الراصد الاجتماعي
- السياسات التجارية والاستثمارية: مركز الجنوب (South Center)، شبكة العالم الثالث (Third World Network)، منظمة عالمنا ليس للبيع (Our World Is Not For Sale).
- المؤسسات المالية الدولية: شبكة العدالة الضرائبية العالمية (Global Tax Justice Network)، المساعدات المسيحية (Christian Aid)، راصد المصارف – القوة المقابلة (Bank Watch Counter Balance)، بنك حقوق الإنسان، مركز بنك المعلومات، مشروع بريتون وودز.
- القطاع الخاص وحقوق الإنسان: التزامات الدول خارج حدودها الوطنية (إي. تي. أو)، تحالف الشبكات من أجل المعاهدات (Treaty Alliance).
- منظمة مراقبة السياسات الاقتصادية والاجتماعي والبيئة الملائمة لمنظمات المجتمع المدني: الشبكة الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-net)، منظمة سيفيكوس (Civicus)
- فعالية التنمية: شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية (CPDE) وشبكة أبحاث آسيا والمحيط الهادئ (APRN)
- سياسة الجوار الأوروبية والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: المنصة الأورو-متوسطة غير الحكومية، منظمة سوليدار، منظمة كونكورد ومنظمة بانك واتش Bankwatch.

VIII. تطوير القدرات التنظيمية للشبكة

بحسب المبدئ التوجيهي رقم 8 للشبكة، ستواصل الشبكة التزامها بالفعالية والكفاءة، مع التركيز على تحسين الممارسات والأداء والاستدامة والخدمات. ومن أجل أن تتمكن الشبكة من إنتاج أفضل النتائج، قامت بتحديد مجالات فرص عدة لدعم ممارسات المراجعة:

- تحديد وتعريف آلية واضحة لإدارة العضوية ورفع مستوى إشراك الأعضاء.
- إجراء عمليات تقييم دورية للموظفين في الأمانة وعقد اجتماعات التقييم بشكل دوري لتقييم العمل وتقديم اقتراحات بشأن التنمية على نحو تشاركي (مرة واحدة في السنة على الأقل).
- الاستفادة من الخبرات المشتتة في أنحاء المنطقة العربية: عدم حذّ خبرات المكتب بالمواطنين اللبنانيين.
- زيادة أدوات التواصل بين الموظفين والحرص على تنظيم الاجتماعات الداخلية الدوري من قبل الفريق.
- توفير فرص تدريب وبناء قدرات لأعضاء فريق الأمانة في مختلف المجالات.

إستراتيجية التواصل:

يعتبر هذا المكوّن من الأولويات الأساسية للشبكة في الفترة الإستراتيجية التالية. تحقيق أهداف إستراتيجية التواصل الجديدة التي اعتمدها الشبكة والتي تشمل: التواصل الخارجي، الصورة العامة والمناصرة، مكوّن أساسي من عملية تطوير قدرات المنظمة. فتقديم رسالة واضحة ومتناسكة في كل المنديات، واستخدام وسائل الإعلام والأدوات التكنولوجية، وتحسين كفاءة الإجراءات الإدارية في هذا الصدد، هي كلها مسائل قامت الشبكة بتوفيرها. وبعد وضع إستراتيجية مترابطة، بدأت عملية تحسين نوعية وكفاءة عمل الشبكة.

تقوم الشبكة حالياً بتنفيذ إستراتيجية تواصل عصرية. وتسعى لتوسيع قدرتها على التواصل، بالإضافة إلى تحسين صورتها العامة مستخدمةً إستراتيجيات إعلامية وأدوات تكنولوجية متنوعة. تدعم وتنسيق العمل الإعلامي للشبكة ضروري للترويج لعملها بين السكان والشركاء والمانحين والحكومات والمنظمات الدولية والباحثين والجهات الأخرى.

تستعين الشبكة بعدد من المنهجيات والموارد على شبكة الإنترنت لتحقيق هذه الغايات. ويعتبر موقع الشبكة الإلكتروني من أهم منصات التواصل، لذا يتم العمل الآن على تجديده بالكامل. والنتيجة هي تحسين في أحد المجالات، يعالج مسألة سهولة الاستخدام ووضوح المعلومات، وقادر على مواكبة التطورات السريعة في عالم الإعلام الرقمي. إضافة إلى ذلك، تقوم الشبكة حالياً بتجديد نشرتها الإلكترونية، التي تعتبر أداة إعلامية مهمة، عبر تحسين شكلها وربطها بمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشرها بشكل أفضل. كما تمت إعادة تحميل الموقع الإلكتروني لبوابة موارد المجتمع المدني للتنمية في المنطقة

العربية لاستخدامه كإجابة بحثية في مجال التنمية في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، يتم تحفيز شركاء الشبكة لضمان إجراء بحوث دورية ليتم نشرها على الموقع. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه يتم إعداد صفحة عن الشبكة على موقع ويكيبيديا. هذا ويتم العمل حاليًا على تأسيس قاعدة بيانات بوسائل الإعلام العربية تستخدم كمرجع عند تغطية نشاطات الشبكة الإقليمية، كجزء من خطة العلاقات الإعلامية.